دورة المراقبة (جوان 2010)

الـموضوع : دراسة نص

الإصلاح

التقديم:

تمثل هذه الوثيقة مقتطفات من رسالة بعث بها مؤتمر دول عدم الانحياز إلى كل من كينيدي رئيس الولايات المتحدة وخروتشوف زعيم الاتحاد السوفياتي في ظرف دقيق يعيشه العالم إبان أزمة الصواريخ الكوبية والتي حبست أنفاس العالم خشية اندلاع حرب نووية.

I- حركة عدم الانحياز وتدهور الوضع الدولي:

1- تعريف حركة دول عدم الانحياز:

- انبعثت حركة عدم الانحياز ببلغراد سنة 1961 بمشاركة 25 دولة وبحضور تيتو ونهرو وجمال عبد الناصر. تهدف هذه الحركة إلى اعتماد سياسة الحياد الايجابي تجاه العملاقين وترفض سياسة الأحلاف التي تعتمدها الولايات المتحدة لتطويق الاتحاد السوفياتي.

2- أسباب تدهور الوضع الدولي:

- انعقد المؤتمر في ظل احتداد أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1961. فقد عملت الولايات المتحدة على إسقاط النظام الشيوعي الموالي للسوفيات والذي أسسه فيدال كا سترو بكوبا . فسارع السوفيات الى دعم كوبا بصواريخ نووية كشفها الأمريكيون الذين فرضوا حصارا بحريا على كوبا. وقد انتهت الأزمة بسحب الصواريخ السوفياتية مقابل فك الحصار الأمريكي عن الجزيرة.

← حبس العالم أنفاسه وأشرف على الهاوية ولكن هذه الأزمة أقنعت الجميع بضرورة التعايش السلمي.

II- موقف دول عدم الانحياز من الأزمة وعلاقته بتطور العلاقات الدولية:

1- موقف دول عدم الانحياز من الأزمة:

- أجمعت الدول المشاركة في المؤتمر على التزام الحياد الايجابي تجاه تصاعد التوتر في العالم خاصة بعد اندلاع الأزمة الكوبية التي هددت العالم بحرب نووية ودعت دول عدم الانحياز إلى السلم واستئناف المفاوضات لتجنب الكارثة.

2- تطور الوضع الدولي غداة الأزمة الكوبية:

- شكلت الأزمة الكوبية منعرجا في فترة الحرب الباردة إذ اقتنع الجميع بضرورة القبول بالتعايش السلمي واستحالة المواجهة المباشرة المدمرة للطرفين.

- تطور التعايش السلمي إلى انفراج نسبي في العلاقات الدولية رغم ما تخللته من حروب طرفية.

الخاتمة:

حاولت دول عدم الانحياز أن تجد لنفسها موقعا بين العملاقين وذلك بالوقوف على الحياد بين الطرفين سعيا لتخفيف حدة التوتر في العالم. لكن إلى أي مدى نجحت هذه الدول في تجنب الاستقطاب الثنائي الذي ميز العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة ؟

دورة المراقبة (جوان 2010)

الـموضوع : دراسة وثائق

الإصلاح

التقديم :

وثيقتان تتعلقان بمرحلة حاسمة من تاريخ الحركة الوطنية التونسية في بداية الخمسينات، تميزت بتحول السياسة الفرنسية تجاه المسألة التونسية تحت ضغط المقاومة الوطنية والظرفية الدولية الجديدة.

I – **تغيّر موقف الحكومة الفرنسية تجاه القضية التونسية وردّ فعل الشعب التونسي**:

1) تغيّر الموقف الفرنسي:من الحوار إلى التصلب

- تجربة الحوار الثانية: إعلان روبار شومان عن استعداد فرنسا للسير بالبلاد التونسية نحو الاستقلال.

- التصلب :صدور مذكرة 15ديسمبر 1951 و تشبث فرنسا بالسيادة المزدوجة تحت تأثير المتفوّقين وتشبثهم بامتيازاتهم بالبلاد التونسية.

2) ردّ فعل الشعب التونسي :

- داخليا:رفض مذكرة 15 ديسمبر(إضرابات، إعلان الثورة المسلحة.....)

- خارجيا: رفع شكوى إلى الأمم المتحدة و التوجّه إلى المحافل الدولية لكسب التأييد الخارجي.

II – **تحول السياسة الفرنسية تجاه القضية التونسية والعوامل المفسّرة لهذا التحوّل**:

1) تحوّل السياسة الفرنسية بداية من جويلية 1954.

- إعلان فرنسا رسميا عن منح تونس استقلالها الداخلي(قدوم منداس فرانس إلى تونس و خطابه أمام الباي.)

2) العوامل:

- داخليا: ▪ احتداد الثورة المسلحة.

- خارجيا: ▪ كسب القضية التونسية تأييد عدّة دول عربية وأجنبيّة.

▪ ضغط الأطراف الليبرالية و اليسارية الفرنسية.

- مشاكل فرنسا في مستعمراتها (هزيمة ديان بيان فو).

الخاتمة: توجت نضالات التونسيين بالاستقلال ودخلت البلاد مرحلة استكمال السيادة وبناء مؤسسات الدولة العصرية.

الجغرافيا
إصلاح مواضيع دورة المراقبة جوان 2010

الـموضوع الأوّل : مقال

الإصلاح

المقدّمة :
يتّسم المجال العالميّ بثنائيّة التركيبة تمثّل البلدان المتقدمة أو الشمال مركزه المتحكّم في نظام الاقتصاد - العالم و البلدان النامية أو الجنوب أطرافه. تتصف هذه البنية الثنائيّة بعدم تجانس كلّى داخل جزئي العالم نظرا لتفاوت القوّة الإنتاجيّة و النفوذ بين بلدان الشمال ، و لتباين درجات نجاح بلدان الجنوب في مستوى التنمية. ويعزى هذا التفاوت في التقدّم إلى تأثير عوامل اقتصاديّة واجتماعيّة عديدة.

فماهي تركيبة المجال العالمي و ماهي العوامل الاقتصاديّة و البشريّة المفسرة لتفاوت هذه التركيبة؟

I – تركيبة المجال العالمي :

1) **الشمال** : يضمّ الشمال إلى جانب بلدان الثالوث التي تعتبر الأقطاب المحرّكة للاقتصاد العالمي البلدان في طور الانتقال الاقتصادي و البلدان المتقدمة الأخرى التي تُعد أقلّ نفوذا من سابقتها.

أ ـ **الثالوث** :

يجمع بين القوة الاقتصاديّة و النفوذ العالمي يتكون من :

- الولايات المتحدة الأمريكية: تمثّل قوّة عظمى بفضل دعائمها البشريّة و الهيكليّة التنظيميّة و الطبيعيّة وهي ركائز ضمنت لها القوة الإنتاجيّة و القدرة على التجديد و المنافسة، و أهّلتها لاحتلال مكانة عالميّة تجسّدت في عملتها (الدولار) و في بورصاتها وفي شركاتها العبر قطرية وفي نفوذها الجغراسياسى فانفردت بزعامة العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي و تأخر روسيا ،كما يضمّ الثالوث.
- الاتحاد الأوروبي : وهو تكتل اقتصاديّ قويّ بفضل عمليات التوسع المتعاقبة و تحسن فعّاليات سياساته المشتركة التي عّززت دعائمه المختلفة وجعلت منه سوقا موحّدة وقوّة تجاريّة وماليّة .لكن يعتبر الاتحاد الأوروبي قوّة غير مكتملة بسبب اختلاف المصالح الوطنيّة لأعضائه في السياسة الخارجيّة والدفاعيّة و يحول ذلك دون امتلاكه لنفوذ جغراسياسي .و يضمّ

الاتحاد الأوروبي قوى متوسطة مثل فرنسا و المملكة المتحدة أمّا ألمانيا فتُعتبر قوة اقتصاديّة عالميّة كبرى .كما يشمل الثالوث

- اليابان :يُعدّ قوّة اقتصاديّة عالميّة كبرى بفضل النموّ الصناعيّ و الاستفادة من نجاعة التنظيم الاقتصادي و البحث و التطوير ممّا جعله يرتقي إلى مرتبة قوّة اقتصاديّة عالميّة كبرى غزت منتجاتها الصناعيّة و استثماراتها ومصانعها أرجاء العالم . ولكن النفوذ الجغراسياسى الياباني منعدم إذ أنّه لا يملك مقومات القوّة العسكريّة ولا يمثل أحد الأطراف الفاعلة في مجلس الأمن، إلى جانب بلدان الثالوث نجد :

ب ـ **البلدان المتقدّمة الأخرى:**

تتكون من مجموعة بلدان بلغت مستوى تنمية بشريّة عالية جعلها تنتمي إلى بلدان الشمال ,لكن بقي نفوذها الجغراسياسى محدودا أو تقلص نتيجة مرور بعضها بمرحلة انتقال اقتصادي وتشمل:

- البلدان في طور الانتقال الاقتصادي التي تتكون من بلدان أوروبا الشرقيّة والوسطى غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن مجموعة البلدان المستقلة وتمرّ هذه البلدان منذ التسعينات بمرحلة انتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الأمر الذي يفسر إسهامها الضعيف في الاقتصاد العالمي وتردّى الأوضاع الاجتماعيّة بها. لكنّها بدأت تشهد انتعاشة اقتصاديّة وأصبحت تستقطب الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة ممّا جعلها تصنف داخل هذه البلدان الصاعدة ،وتبرز روسيا ضمن هذه البلدان قوة عالميّة بصدد التحول تسعى إلى استعادة النفوذ الجغراسياسى .
- بقيّة البلدان المتقدّمة: تتمثل في بعض بلدان أوروبا الغربية غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي مثل سويسرا (جهاز بنكي قويّ) و كندا(قوّة إنتاجيّة تصديريّة) و أستراليا التي تعتبر قوة إقليميّة في جنوب المحيط الهادي . في المقابل نجد

• 2• **الجنوب :**

يُعدّ أطراف النظام العالم ويتكون من البلدان النامية لها سّمات مشتركة لكنّها ازدادت تمايزا نتيجة تفاوت ما أحرزه بعضها من نموّ اقتصادي ومن مستويات تنمية بشريّة.

يتكون الجنوب من أربعة مجموعات:

- البلدان الصناعيّة الجديدة تتكون من التنينات و النمور الأسيويّة ومن البرازيل و المكسيك ، اتبعت هذه البلدان نموذج التصنيع الحاث على التصدير و أصبحت تصدّر منتجات التكنولوجيا المتوسطة والعالية وتمكنت من الاندماج في العولمة. حققت نموّا اقتصاديّا مرتفعا ومتواصلا مكنّها من تحسين ظروف عيش سكانها . وباستثناء كوريا الجنوبية التي تعدّ الأقرب إلى الانتماء إلى البلدان المتقدمة , ظلت أغلب البلدان الصناعيّة الجديدة بلدانا نامية, نظرا لتبعية اقتصاداتها و

هشاشتها النسبيّة .ويبرز البرازيل ضمن هذه المجموعة كقوة إقليميّة بأمريكا اللاتينية تسعى إلى تدعيم مكانتها في اقتصاد الجنوب و العالم .

- البلدان النفطية : تعتمد أساسا على عائدات صادرات النفط التي وظفتها في عملية التنمية الاقتصاديّة و الاجتماعيّة .لكن هذه الدّول تتأثر بتقلبات السوق وتظل في تبعية لأسواق الاستهلاك .
- البلدان النامية ذات مؤشر تنمية بشريّة متوسط يجعلها في مرتبة وسطى بين البلدان الغنيّة المتقدمة و البلدان الأقل تقدما :تضمّ العدد الأكبر من بلدان الجنوب (تونس ، الجزائر...) منها البلدان الصاعدة أبرزها الصين قوّة صاعدة بفضل اكتساحها الأسواق العالميّة ودورها الاستثماري في العالم وهي على غرار الهند تعتبر قوة عالمية كامنة. كما تبرز جمهورية جنوب إفريقيا كقوة إقليمية في القارة الإفريقية .
- البلدان الأقل تقدّما : تتّسم بنموّ اقتصادي متذبذب ومستوى تنمية بشريّة ضعيف. تتكون من مجموعة خمسين بلدا منها 34 بلدا إفريقيا تحظى بالأولوية ضمن برامج مكافحة الفقر و تخفيف عبئ الدين وتتحصل على مساعدات من أجل التنمية.

يفسّر التفاوت في التقدم بين الشمال والجنوب بتظافر وتفاعل عوامل اقتصاديّة وبشريّة .

II – **عوامل تشكّل هذه التركيبة** :

1) العوامل الاقتصاديّة:

- الهيمنة الاقتصاديّة والتبعيّة: يعزى التفاوت في التقدم بدرجة كبيرة إلى وضعية الهيمنة التي فرضتها البلدان المتقدمة على البلدان النامية إذ شهدت بلدان الجنوب مرحلة الاستغلال الاقتصادي و تقويض التوازنات و البنى التقليدية إبّان الفترة الاستعماريّة .كما ساهمت الثورة الصناعية في تطور غير متكافئ لبلدان العالم حققت معها بلدان الشمال تقدما ،و ظلت البلدان النامية رغم استقلالها خاضعة في معظمها للهيمنة الاقتصاديّة .كما ساهم الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في تكريس الهيمنة الاقتصاديّة للبلدان المتقدمة فأدى إلى سيطرة الشركات عبر القطريّة على اقتصادات البلدان النامية التي لم تتمكن من الاندماج في النظام التجاريّ العالميّ ممّا جعلها تشهد أزمات اقتصاديّة وماليّة عمقت الفوارق بينها و بين البلدان المتقدمة.
- تقسيم عالميّ للعمل غير متكافئ مرّ بعدة مراحل:
  - مرحلة أولى التقسيم التقليدي للعمل من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى السبعينات ، استأثرت خلالها البلدان المتقدمة بإنتاج وتصدير المنتجات الصناعية بينما اختصت البلدان النامية في تصدير المواد الوليّة .

- مرحلة ثانية من النصف الأول للسبعينات أقامت البلدان المتقدمة تقسيما عالميا جديدا سيطرت ضمنه على إنتاج و تصدير الخدمات و المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية في حين ظلت أغلب صادرات البلدان النامية ذات القيمة المضافة المتوسطة و الضعيفة و اكتفى بعضها بتصدير المواد الأولية ،ممّا عمّق تدهور طرفي التبادل.

• الدين عبء معرقل للتنمية ببلدان الجنوب :ساهمت سياسة الاقتراض التي توختها البلدان النامية في إطار التجارب التنمويّة منذ الستينات في تفاقم معضلة المديونيّة إذ نما حجم الدين الخارجي من 540 مليار دولار سنة1980 إلى 2073 سنة 2005 مما أدى إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين التي تنامت قيمتها باطراد ومازالت تستنزف اقتصاد هذه البلدان و تُعيق مسيرة التنمية.

إلى جانب العوامل الاقتصاديّة تساهم العوامل البشريّة في تفسير تفاوت درجات التقدم.

2) العوامل البشريّة:

• وضع ديمغرافي غير معيق للتنمية بالشمال ومكبّل للتنمية ببعض بلدان الجنوب: يُعتبر التهرّم أحد المشكلات السكانية بالبلدان المتقدمة الذي تجاوزته باستقطاب المهاجرين ضمنا لتغطية حاجات الأنشطة الاقتصاديّة من اليد العاملة و لاستمرار النمو الاقتصادي . أمّا في البلدان النامية فإنّ الوضع الديمغرافي يفرض ضغطا كبيرا على مواردها الماليّة نظرا لتوظيف نسبة عالية منها في الاستثمارات الدّيمغرافيّة لتلبية حاجات مجتمعاتها الفتيّة و يحدّ ذلك من حجم الاستثمارات المخصصّة لأنشطة المنتجة.

• تباين مزايا الرصيد البشري بين بلدان العالم :تتوفر في البلدان المتقدّمة سوق استهلاكية داخليّة بفضل ارتفاع الناتج الداخلي الخام للفرد كما تمتلك هذه الدول يد عاملة وطنيّة مؤهلة إلى جانب ما توفّره الهجرة الوافدة من يد عاملة و أدمغة .في المقابل تعانى دول الجنوب من ضعف الناتج الداخلي الخام لفرد و من انتشار الفقر وتدهور الوضع الصحّي والتعليمي وهي تواجه صعوبات في تلبية الحاجيات الأساسيّة للسكان.

الخاتمة :

تجذرت تركيبة العالم الثنائية في ظلّ العولمة إذ ازداد الشمال قوّة و تعززت مكانته وتدعم دوره المتحكّم في الاقتصاد العالمي .بينما تعمقت في المقابل تباينات بلدان الجنوب بعد اعتماد البعض منها تجارب تنمويّة نجحت في تحقيق التنميّة .فماهي أهمّ التجارب التنموية التي خاضتها البلدان الناميّة.

الـموضوع الثاني : دراسة وثائق

الإصلاح

التقديم :

تشمل الدراسة ثلاث وثائق ، وهي جداول احصائيّة ثابتة تتعلق بمكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي وبعض دعائمها البشريّة والهيكليّة سنة 2007 : يتناول الجدول الأول المكانة العالمية لمنتوجين صناعيين وثلاث منتجات فلاحيّة للإتحاد الأوروبي (النسب المائوية من الإنتاج العالمي والمرتبة العالميّة) وهو مأخوذ من أورستات 2008 والجمعيّة العالميّة للفولاذ 2008 و المنظمة العالميّة لمصنعي السيارات 2008 ، ويتعلق الجدول الثاني بالوزن التجاري والمالي العالمي (النسب المائوية من المجموع العالمي والمرتبة العالمية) ومصدره أورستات وتقرير الاستثمار العالمي 2009 والإتحاد الأوروبي في جذاذات نشر بريال 2003 ، ويهتم الجدول الأخير ببعض الدعائم البشريّة والهيكليّة المفسّرة لهذه المكانة وهو مقتطف من أورستات 2009 وملامح العالم الإقتصادية 2009.
وتتعلق ،دراسة هذه الوثائق ،بالإتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي قوي يضم 27 دولة وكنموذج من الشمال وأحد الأقطاب المتحكمة في المجال العالمي ،وتشمل الدراسة مسألتين أساسيتين : تهتّم الأولى بمكانة الإتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي وتتعلق الثانية بالدعائم البشريّة والهيكليّة لهذه المكانة.

I – المكانة الهامّة للاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي :قطب اقتصادي قوي:

1) المكانة العالمية الصناعية والفلاحية : قوة إنتاجيّة ومراتب عالميّة متقدمة :

(الانطلاق من مؤشرات الجدول عدد 1 مع تصنيف للإنتاج)

أ. **المكانة الصناعيّة العالميّة :(** ضرورة تصنيف الإنتاج إلى صناعات الجيل الثاني :نموذج صناعة السيارات السياحيّة وصناعات الجيل الأول : نموذج صناعة الفولاذ)

يمتلك الاتحاد الأوروبي صناعة قويّة ومتنوعة ،تبرز في المكانة العالميّة البارزة التي تتبوّؤها من حيث المساهمة في الإنتاج العالمي والمراتب المتقدمة التي تحتلها .
فقد تمكّنت صناعات الجيل الثاني من الصمود أمام المنافسة المتزايدة من بلدان الشمال والجنوب والحفاظ على مكانة هامّة في الإنتاج الصناعي العالمي إذ ينفرد الإتحاد الأوروبي بالمرتبة العالميّة الأولى في صناعة السيارات السياحيّة بحوالي ثلث الإنتاج العالمي وتستحوذ

شركاته الكبرى بحصة عالية من السوق العالميّة مثل فلكسفاكن الألمانية وبيجو – سيتروان ورينو الفرنسيتين وفيات الإيطاليّة...
وفي الصناعات القديمة أو صناعات الجيل الأول كالفولاذ ،نجح هذا التكتل الاقتصادي القوي في تخطي الصعوبات التي واجهتها هذه الصناعات منذ ستينات القرن الماضي ،والاحتفاظ بمكانته كثاني أكبر منتج للفولاذ في العالم بعد الصين وتنفرد شركاته بفضل عمليات الاندماج والشراء بالمراتب الأولى في العالم وأكبرها مجموعة " أرسيلور – ميتال " التي نشأت على إثر الاندماج بين أكبر شركتين للفولاذ في العالم وهما " أرسيلور " و" ميتال – ستيل " .
وتتوسع مكانة هذا القطب الاقتصادي القويّ في الاقتصاد العالمي من خلال مكانته الفلاحيّة .

ب. **المكانة الفلاحيّة العالميّة :** (ضرورة تصنيف الإنتاج إلى الإنتاج النباتي : نموذج إنتاج القمح والسكر الخام و الإنتاج الحيواني نموذج لحوم البقر).

تتجلى هذه المكانة في توفير الفلاحة الأوروبية لإنتاج نباتي وحيواني ضخم يبوئها مراتب متقدمة على المستوى العالمي ،ففي الإنتاج النباتي يعتبر الإتحاد الأوروبي من كبار منتجي القمح والسكر الخام ،فهو أوّل منتج عالميّ للقمح بحوالي خمس الإنتاج العالمي وثالث منتج عالمي للسكّر بفضل ضخامة الإنتاج من اللفت السكري وارتفاع المردود.
أمّا بالنسبة للإنتاج الحيواني فإن وفرة القطيع (86.4 مليون رأس من البقر سنة 2004) والتطور المتواصل لأساليب تربية الماشية و للمردود ،مكّن هذا التكتل الاقتصادي القويّ من إنتاج مرتفع من لحوم البقر وضعه في المرتبة العالميّة الثانية ب13.3 % من الإنتاج العالمي.
ويعود ذلك إلى نجاح السياسة الفلاحيّة المشتركة رغم بعض الأزمات(فوائض الانتاج).

2) المكانة العالميّة التجاريّة والماليّة :قوة مهيمنة :
(الانطلاق من مؤشرات الجدول عدد 2 مع تصنيف المؤشرات)

أ. المكانة التجاريّة العالميّة :
تتجلى في الحصة المرتفعة من المبادلات التجاريّة العالميّة ،فالإتحاد الأوروبي يُعدّ القوّة التجاريّة الأولى في العالم متقدما على بقية الثالوث ،فهو أوّل قوّة تصديريّة في العالم ب17.5 % من الصادرات العالميّة مقابل تراجع واضح لحصّة منافسه الولايات المتحدة الأمريكيّة ،وتعكس تركيبة الصادرات هذه المكانة البارزة فهو ثالث مصدر عالمي لمنتجات التكنولوجيا العالية ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل الصناعات الجوفضائية (طائرات آرباص) وصناعة التجهيزات الطبيّة والبصريّة الدقيقة ...وتؤكد الحصّة من الواردات العالميّة (حوالي الخمس)والمرتبة العالميّة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، التأثير الكبير لهذا التكتل في الاقتصاد العالمي بسبب أهمّيتها في اقتصاديات عدة بلدان مصدّرة من الشمال والجنوب على حدّ السواء.

ب. المكانة الماليّة العالميّة :

استقطب الإتحاد الأوروبي 42.5% من أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد محتلاً المرتبة العالميّة الأولى وهو ما يبرز قوّة اقتصاده وجاذبيته بفضل ما يمتلكه من مزايا مثل الدخل الفردي العالي والإطار القانوني والمؤسساتي الملائم.

ويمثل هذا القطب أوّل مصدر للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة ب55.5 % من المجموع العالمي وهو ما يعكس قدرة شركاته عبر القطريّة في اكتساح الأسواق الخارجيّة وقوّتها على الاستثمار داخلها مثل فلكسفاكن للسيارات و"سانوفي- أفنتيس" في صناعة الأدوية وكارفور في التوزيع التجاري...

وتتأكد هذه المكانة من خلال تدعّم وزن اليورو كعملة عالميّة ثانية منافسة للدولار الأمريكي فهو عملة أساسيّة في احتياطي الصرف في البنوك المركزية بـ30% وفي الاستثمار العالميّ وفي المبادلات التجاريّة وفي العمليات النقديّة الماليّة في البورصات العالميّة ...

وترتبط هذه المكانة الاقتصاديّة العالميّة بدعائم متنوعة من بينها الدعائم البشريّة والهيكليّة

II – الدعائم البشريّة والهيكليّة لمكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي :

(الانطلاق من مؤشرات الجدول عدد 3 مع تصنيف للمؤشرات)

1) الدّعائم البشريّة

موارد بشرية مساعدة : حجم سكانيّ كبير :

أ. سوق استهلاكية ضخمة وارتفاع مستوى الدخل

يضمّ الاتحاد الأوروبي 495.3 مليون ساكن أي حوالي 7 % من سكان العالم (مرتبة ثالثة بعد الصين والهند) ،ويشكل هؤلاء سوقا استهلاكيّة ضخمة تمثل عاملا مدعّما للنموّ الاقتصادي ،اضافة إلى ارتفاع نسبة تحضرهم (80 %) وارتفاع مستوى الدخل الفردي (24800 يورو) وهو ما يحفز النمو الاقتصادي .

ب. قوى نشيطة كفأة :

تستند المكانة الاقتصاديّة العالميّة لهذا التكتل إلى توفر قوى نشيطة ذات مستوى تكوين وتأهيل مرتفع .وتسهم بذلك في دعم وتحسين القدرة التنافسيّة للشركات والمنتجات الأوروبيّة في السوق العالميّة.

وبالتالي تسهم الدعائم البشريّة (الكمية والنوعية) في بناء وتنشيط الهياكل الاقتصاديّة التي تتسم بدورها بتعدد مزاياها .

2) الدّعائم الهيكليّة

أ. دور الشركات الكبرى :

ترتكز المكانة العالميّة للاتحاد الأوروبي كذلك على شركات عبر قطريّة قويّة تدعّمت على إثر عمليات الاندماج ،وتتميز بتنوعها واحتلال مراتب عالميّة متقدمة إذ توجد عشر مؤسسات صناعيّة عبر قطريّة أوروبيّة ضمن الثلاثين مؤسسة الأولى في العالم مثل

فوسفاكن في السيارات وسيمنس في الصناعات الإلكترونية وأرسيلور –ميتال في صناعة الفولاذ...مما أكسبها قدرة عالية على المنافسة والحضور العالميين.

ب. دور البحث والتطوير :

يحظى البحث العلمي والتجديد التكنولوجي بمكانة هامّة إذ يستأثر ب 1.84 % من الناتج الداخلي الخام، رغم أنّه دون مستوى القطبين المنافسين ،تُموّله أطراف متنوعة متمثلة في المؤسسات وهياكل البحث القطريّة والمشتركة ، من بينها " البرامج الإطارية للبحث والتطوير التكنولوجي " ،وتتجه نحو التركيز على البحث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال .

الخاتمة :

مكّنت هذه الوثائق من إبراز المكانة الاقتصاديّة العالميّة للاتحاد الأوروبي وبعض الدعائم البشريّة والهيكليّة المفسّرة لها ،وتعكس تدعّم مكانة هذا التكتل الاقتصادي كقطب متحكم ومؤثر في النظام – العالم ،غير أن هذه الوثائق لا تبرز التباينات القطريّة لهذه المكانة داخل الإتحاد الأوروبي وارتباطها أساسا بوزن النواة القويّة داخله (بعض بلدان أوروبا الغربية : ألمانيا ،إنجلترا ،فرنسا وايطاليا) مقابل ضعف وزن مجمل بقيّة البلدان أساسا بلدان أوروبا الشرقيّة والوسطى ،كما يبقى وزن الإتحاد الاوروبي الجغراسياسي دون مكانته الاقتصاديّة.